الأمم المتحدة

A/64/787

الجمعية العامة

Distr.: General
21 May 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٢٣ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات تلقيتها من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إليكم من الممثل الدائم للأرجنتين والتي يحيل بها في شكل مرفق بيانا من الجمهورية الأرجنتينية بشأن آخر التطورات فيما يتصل بجزر فوكلاند (A/64/711).

ولا يساور المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أي شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

ويستند موقفنا بشأن السيادة على جزر فوكلاند إلى مبدأ تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ولا مجال لأية مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند ما لم يعرب سكان الجزر عن رغبتهم، أو حتى يعربوا عن رغبتهم، في ذلك. وقد أعربوا بوضوح عن رغبتهم في يظلوا بريطانيين.

وتؤيد حكومة المملكة المتحدة التركيز على مسألة تقرير المصير في رسالتكم إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التي نقلها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لدى افتتاح دورة عام ٢٠١٠ للجنة الخاصة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد قلتم إن من الضروري للغاية أن تعمل الدولة القائمة بالإدارة مع سكان الأقاليم الخاضعة لإدارتها لتوليد المزيد من الزخم من أجل تقرير المصير.

260510 260510 10-37197 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وترى حكومة المملكة المتحدة أن النهج الحالي للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ليس فعالا. وقد أكدت اللجنة الرابعة من جديد، بتصويتها مؤيدة لرفض محاولة تعريف مبدأ تقرير المصير في نظرها في مشروع القرار A/C.4/63/L.6 (الذي اعتمدته الجمعية العامة بصفته القرار ١٠٨/٦٣ ألف)، أنه ليس هناك بديل عن مبدأ تقرير المصير في عملية إنهاء الاستعمار. وقد أكدت اللجنة من جديد أيضا، بذلك التصويت، أن مبدأ تقرير المصير حق أساسي من حقوق الإنسان، كما هو معترف به في اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة. وترى حكومة المملكة المتحدة أن اللجنة الخاصة ينبغي أن تقر الآن بتصويت اللجنة الرابعة ذاك، وأن تسلم بانطباق مبدأ تقرير المصير بوصفه الحل الوحيد الطويل الأجل، في القرن الحادي والعشرين، فيما يتصل بالأقاليم المتبقية.

وترفض حكومة المملكة المتحدة أية إشارة إلى أن استكشاف المواد الهيدروكربونية في مياه جزر فوكلاند يشكل إجراء أحادي الجانب من حكومة المملكة المتحدة وأنه ينفذ في مخالفة لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. وتشجع حكومة المملكة المتحدة حكومة جزر فوكلاند على تنمية اقتصادها ومستقبلها، وهي تحترم رغبات سكان الجزر. وقد اتخذت حكومة جزر فوكلاند قرار المضي قدما في استكشاف المواد الهيدروكربونية وذلك جزء من العمل المشروع الذي تنفذه الحكومة وفقا للقانون المحلي والدولي.

وتأسف حكومة المملكة المتحدة للانخفاض في مستوى التعاون في شؤون جنوب المحيط الأطلسي خلال السنوات الأخيرة. وهي تلاحظ أن حكومة الأرجنتين اختارت في عام ٢٠٠٧ أن تنسحب من إعلان عام ١٩٩٥ المشترك بين المملكة المتحدة والأرجنتين إزاء التعاون بشأن الأنشطة البحرية الخارجية في جنوب غرب المحيط الأطلسي. وهي تلاحظ أيضا أن الأرجنتين ترفض المشاركة في التعاون في مجال مصائد الأسماك في إطار لجنة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي، رغم الأثر الخطير لذلك على الاستدامة البيئية للأرصدة السمكية في جنوب المحيط الأطلسي. وهي تلاحظ كذلك أن الأرجنتين اختارت أن تفرض حظرا على الرحلات الجوية المستأجرة المتجهة إلى جزر فوكلاند في عام ٢٠٠٣، وتواصل تقييد حركة الطائرات المسافرة إلى الجزر من أمريكا الجنوبية. وتواصل الأرجنتين الإبقاء على أنظمة حظر طال أمدها على الشركات العاملة في كل من جزر فوكلاند والأرجنتين.

وحتى الآن في عام ٢٠١٠، تسعى الأرجنتين إلى تقييد مرور السفن إلى جزر فوكلاند عبر المياه الأرجنتينية عن طريق المرسوم الرئاسي ٢٠١٠/٢٥٦ وأحكام في القانون الأرجنتيني. وتعتبر حكومة المملكة المتحدة أن المرسوم الرئاسي ٢٠١٠/٢٥٦ والأمر

٢٠١٠/١٤ يخالفان القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتنص الاتفاقية على تمتع سفن جميع الدول بحق المرور البريء عبر البحار الإقليمية، وحرية الملاحة في المياه خارج نطاق البحار الإقليمية. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بمضيق ماجلان، فإن حق النقل البحري الدولي في الملاحة في تلك المياه بسرعة وبدون عقبات مؤكد في معاهدة السلام والصداقة لعام ١٩٨٤ بين شيلي والأرجنتين فيما يتصل بمضيق ماجلان. كما تنص المادة ١٠ من معاهدة ماجلان على أن ”الجمهورية الأرجنتينية تتعهد بالحفاظ، في أي وقت وتحت أية ظروف، على حق السفن التي ترفع أي علم في الملاحة بسرعة وبدون عقبات عبر مياهها الخاضعة لولايتها إلى مضيق ماجلان ومنه“.

وتظهر هذه الإجراءات تجاهلا للقانون الدولي، ويبدو أنها ترمي إلى معاقبة شعب صغير مكتفٍ ذاتيا على رغبته التي حددها بنفسه في الاحتفاظ بمركزه السيادي الحالي.

وتلاحظ حكومة المملكة المتحدة أيضا أن حكومة الأرجنتين اختارت أن تستحدث تشريعا وطنيا في عام ٢٠٠٩ يسعى إلى ضم جزر فوكلاند إلى مقاطعة أرجنتينية قائمة أصلا. ويبين ذلك تجاهل حكومة الأرجنتين للسيادة البريطانية، ولحكومة جزر فوكلاند المنتخبة ديمقراطيا، ولحق شعب جزر فوكلاند، وهذا هو الأهم، في تقرير مصيره وتحديد مصالحه.

وتظل حكومة المملكة المتحدة على استعداد للدخول في مناقشات مع حكومة الأرجنتين بشأن طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. وفي السنة الماضية، عملت حكومات كل من المملكة المتحدة والأرجنتين وجزر فوكلاند على تنظيم زيارتين لأقرباء مباشرين من الأرجنتين إلى الجزر، وقد كانت تلك الأحداث ناجحة جدا وشكلت مثالا على حسن التعاون. وستواصل حكومة المملكة المتحدة تشجيع حكومة الأرجنتين وحكومة جزر فوكلاند على تنمية بيئة من التعاون المتبادل بين جزر فوكلاند والأرجنتين، وذلك باستخدام الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في البيان المشترك للملكة المتحدة والأرجنتين المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) مارك لايل **غرانت**